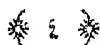


الفوائد الجبیه فی اعراب الكلمات الغریبه
للمرحوم الشریف السید محمد عابدین
نعمده الله برحمته
وامكنه فسیح
جنه

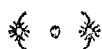
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده * وصلى الله على من لا نبي بعده * وآله الطاهرين
 وصحابة اجمعين (وبعده) فيقول فقير رجة ربه * واسير وصمة ذنبه
 محمد امين بن عمر عابدين قد صرنى الكلام على بعض الفاظ شاع
 استعمالها بين العلماء * وهى : اعرابه او معناه اشكال او خفاء * بعبارات
 نحل العقول * وتوضح المقال (وسميتها الفوائد الجنية * فى اعراب
 الكلمات الغريبة) فالقول والله المستعان * وعليه التكلان (منها) قوامهم
 هم جرا فعمل بمعنى فعال وهو مركب من ها التثنية ومن لم اى ضم نفسك
 ايتها واستعمل استعمال السبعة يستوى فيه الواحد والجمع والتذكير
 والتأنيث عند الحجازيين كذا فى القاموس وسبقه الى ذكره صاحب
 الصحاح وتجد الصغرى فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهم جرا الى
 اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان ما قاله فى القاموس فى مثل هذا
 وتوقف الجمال ابن هشام فى كون هذا التركيب عربيا محذوا وساقى
 وجوه توقفه فى رسالة له واجاب عن ذكره فى الصحاح ونحوه وذكر
 ما العلماء فى اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فالتذكر ما ظهر لنا فى
 توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا فنقول هم هذه هى القاصرة
 التى بمعنى ائتت وفعال الا ان فيها تجوزين (احدهما) انه ليس المراد
 بالاثبات هنا المجئ الحسى بل الاستقرار على الشئ والمداومة عليه كما
 تقول امش على هذا الامر وسر على هذا النوال ومنه قوله تعالى
 (وانطلق الاثم منهم ان امشوا واصبروا على آثمتكم) المراد بالانطلاق
 ليس الذهاب الحسى بل انطلاق الالسنه بالكلام ولهذا اعربوا ان
 تفسيرية وهى الثابتة بعد جعلها فيها معنى القول كقوله تعالى (فلوحيثا اريد
 (ان)

ان اصنع الفلك) والمراد بالشئ ليس الشئ على الاقدام بل الاستمرار
والدوام اى دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم على ذلك
(الثانى) انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد التحيز وعبر عنه بصيغة
الطلب كما فى قوله تعالى (ولتحمل خطاياكم فليمد له الرحمن مدا) وجرا
مصدر جره يحجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجبر الحسى بل المراد
التعظيم كما استعمل السحاب بهذا المعنى الا ترى انه يقال هذا الحكم
منسحب على كذا اى شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا
فكانه قيل واستمر ذلك فى بقية الاعوام واستمر او استمر مستمرا على
الجلال المؤكدة وذلك ماش فى جميع الصور وهذا هو الذى يشهده
الناس من هذا الكلام وبهذا التأويل ارتفع اشكال العطف فان
هلم ح خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا
كما تقول واستمر ذلك او واستمر ما ذكرته (ومنها) قواهم ومن ثم وهى فى
الاصول موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت فى عباراتهم يقولون
ومن هناك او من هنا اى من اجل ذلك كان كذا فاذا فسروها بهناك
ففيه تجوز من جهة واحدة وهى استعمالها فى المكان المجازى واذا فسروها
بهنا ففيه تجوزان (الاول) كونها فى القريب ولكن الجمع بين تفسيرها بهنا
القريب وبين قواهم اى من اجل ذلك كما وقع للعلامة الجلال المحلى فى
شرحہ على جمع الجوامع فيه منافاة لان ذلك من اشارات البعيد اللهم
الا ان يقال استعمل هنا فى البعيد مجازا وذلك فى القريب كذلك اوى قال
كما قال بعضهم اشار اولاهنا الى قرب المشار اليه اقرب محله وما فهم منه
(وثانيا) بذلك الى بعده باعتبار ان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد) وفى
شرح التسهيل للدمايين ما نصه وانظر فى قول العلماء ومن ثم كان
كذا هل معناه معنى هناك اى البعد او معنى هنا اى القرب والظاهر
هو الثانى انتهى * ثم مما ينبغى التأمل فى علاقة هذا المجاز وفى قرينهته
ويكن ان تجعل العلاقة المشبهة ذنر المعنى محل الفكر وزدده انبه



بملاحظة المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل الجسم والتعدد اليه باتيان
المرة بعد الاخرى او الاشارة للافظاف فانها محل المعنى كما ان المكان محل
للجسم والفرقة استعماله كون المعنى او اللفاظ مكانا حقيقيا وقال
بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رحن قوله ومن ثم
الاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف المذكور في شرط
تأثير الالف والنون انه انقفاء فعلائة او وجود فعلى بالمكان في ان كلامها
منشأ امر ان المكان منشأ الثبات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف
اخر وهو الاختلاف في صرف رحن فجعل الاختلاف المذكور من افراد
المكان ادعاء ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في
الكناية فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهى (ومنها) قولهم ايضا هو
مصدر آض يبيض واصل آض ايض كباع تحركت الياء والفتح ما قبلها
قلت الفا واصل يبيض يبيض بزنة يفعل نقلت حركة الياء الى الهمزة
واما اعرابه فذكر ابن هشام في رسالة تعرض فيها للسئلة ان جماعة
توهوا انه منصوب على الحال من ضمير قال وان التقدير وقال
ايضا اى راجعا الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا
القول صدر من القائل بعد صدور القول السابق له وليس ذلك بشرط
بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت اليوم وكتبت
امس ايضا قال والسدى يظهر لي انه مفعول مطابق حذف عامله
او حال حذف عاملها وصاحبها اى ارجع الى الاخبار رجوعا ولا
اقتصر على ما قدمت او اخبر راجعا فهذا هو السدى يستمر في جميع
المواضع ومما يونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم
فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من التقدير واعلم انها
انما تستعمل في شئين بينهما توافق وبغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز
جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو
ايضا انتهى ملخصا (ومنها) قولهم اللهم الا ان يكون كذا ونحوه اقول اصله
(بالله)



يا الله - حذف حرف النداء وهو ض عنه الميم للتعظيم والتفخيم ولا تدخل
عليها يا فلا يقال يا اللهم الاشدو ذا في الشعر كما قال ابن مالك
والاكثر اللهم بالنعويض * وشذيا اللهم في قريض
ثم الشائع استعمالها في الدعاء ولذا قال بعض السلف اللهم
جميع الدعاء وقال بعضهم الميم في قول اللهم فيه تسعة
وتسعون اسما من اسماء الله تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون
سلامة للجميع لانك تقول عليه للواحد وعليهم للجميع فصارت
الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك ضربوا
وقاموا فلما كانت كذلك زيدت في اخر اسم الله تعالى لشعر وتؤذن بان
هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء الله تعالى كلها فاذا قال الداعي اللهم
فكأنه قال يا الله الذي له الاسماء الحسنى قال ولاستغراقه ايضا لجميع اسماء
الله تعالى الحسنى وصفاته لايجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت فيه وهو
حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم انهم قد يأتون بها قبل الاستثناء
اذا كان الاستثناء نادرا غريبا كأنهم لندوره استتظروا بالله في اثبات
وجوده قال بعض الفضلاء وهو كثير في كلام الفصحاء كما قال المطرزي
نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر وفي الكشف بعد كلام واما نحو
قولهم اللهم الا ان يكون كذا فالغرض ان المستثنى مستعان بالله تعالى في
تحقيقه تنبيها على ندرته وانه لم يأت بالاستثناء الا بعد النفويض لله تعالى
انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة في اوائل كتابه
التوضيح شرح الشقيح ان الاستثناء المذكور مفرغ من اعم الظروف
لان المصادر قد تقع ظروفنا نحو آتيك طلوع الفجر اى وقت طلوعه
واوضح ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه على المغنى
عند الكلام على عسى عند قول المغنى ولكن يكون الاضمار في يقوم لافى عسى
اللهم الا ان تقدر العاملين نمازما زيدا فقال الاستثناء في كلام المصنف مفرغ
من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لافى عسى كل وقت

الوقت ان تقدر العاقلين تنازعا ووقع التفرغ في الإيجاب لاستقامة المعنى نحو
قرأت الايوم كذا ثم حذف الظرف بعد الاوانيب المصدر عنه كما في اجيئك يوم
قدوم الحاج واللهم معترض وانظر موقعا هنا فقد وقع في النهاية انها
تستعمل على ثلاثة أنحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولك اللهم
ارجنا الثاني ان يذكره المحب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك
القائل اقام زيد فنقول انت اللهم لا واثالث ان يستعمل دليلا على الندرة
وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان
وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهره ان المعنى الاول والثاني
لا يأتيان هنا وفي تأتى الثالث في هذا المحل نظر انتهى كلام الدمامي
ولعل وجه النظر ان قول ابن الاثير في النهاية الا ترى الخ يفيد انه لابد
ان يكون ما بعدها نادرا في نفسه وقد يقال لا يلزم ذلك بفريضة قوله
يستعمل دليلا على الندرة الخ فافاد انها تدل على ان ما بعدها نادر بالنظر
الى ما قبلها وان كان في نفسه غير نادر فليتأمل (ثم اعلم) ان قوله ووقع
التفرغ في الإيجاب فيه نظر لان قول المغنى وكون الاضمار في يكون لافي
عسى الخ معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات الا في كذا
فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فلا استثناء بعدها استثناء من النفي كما في
قولك لا يأتينا زيد الايوم كذا نعم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعیف
الا اذا حل على كذا فهو استثناء مفرغ في الاثبات صورة ولكنه في المعنى
نفي لان معنى ضعيف انه لا يعتمد عليه مثلا وقال في المغنى اخر الكتاب في اول
الباب الثامن مانصه السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو
(وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين وبأبى الله الا ان يتم نوره) لما
كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم
نوره انتهى (ومنها) قولهم لابد من كذا اي لا مفارقة وقد يفسر بوجب
وذلك لان اصله في الاثبات بد الامر فرق وتبدد تفرق وجاءت الخلل
بدادا اي متفرقة فالذا نفي التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم
(بينهما)

بينهما دائما فصار احدهما واجبا للآخر ومن ثم فسروه بوجب وبد اسم
 مبنى على القبح مع لا النافية لانه اسمها والخبر محذوف اى لنا ونحوه
 وقد بصرح به وذكر الفزرى فى حواشى المطول ان الجار والمجرور متعلق
 المنى اعنى بد على قول البغداديين حيث اجازوا لاطالع جبلا بترك تنوين
 الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون اوجبوا فى مثله تنوين
 الاسم وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على القبح كما فيما نحن فيه
 محذوفاهو خبر المبتدأ اى لا بد ثابت لهما وقوله من كذا خبر مبتدأ
 محذوف اى البد المنى من كذا وهذه الجملة الاسمية التبيينية لاجل لهما
 من الاعراب لانها جملة مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا
 بما دل عليه لا بد اى لا بد من كذا وقد اشار الشريف فى اواخر بيان
 المفتاح الى ان الظرف فى مثله خبر للاخيش قال فى قوله لاتلقى لشارته ان
 لشارته ليس معمولا للتلقى والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف
 بل هو خير لافتامل وقس على ما ذكر نظائر هذا التركيب انتهى (اقول)
 هذا ظاهر فيما اذا قيل لا بد من كذا اما اذا قيل لا بد لكذا من كذا
 فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال من تعدد الاخبار تامل ثم قوله
 ويجوز ان يكون متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا بد من كذا فيه نظر
 اذ لا فرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى تقدير هذا ورفع فى بعض
 العبارات لا بد وان يكون واستعمله السعدى فى كتبه ايضا وقال الفزرى ان الواو
 مزينة فى الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو لصوق اى زيادة لصوق بالخبر
 انتهى وفيه بحث فان الكون المنسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون خبرا
 هنا فان قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار يكون
 لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان صاحب المغنى لا
 يثبت واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلاء ورجح ان الواو هنا زائدة
 وهى التى دخولها فى الكلام كخروجها ورأيت فى بعض النسخ انه روى
 عن ابن سعيد السيرافى فى كتاب سيبويه انه قال تجى الواو بمعنى من فان

ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا عليه اولى من دعوى زيادتها، فليراجع
 (ومنها) قولهم هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الخناب انه منصوب
 على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد لغيره صرح به في امالة
 وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة ليست اسما للحدث والثاني انها
 او كانت مصدرا مؤكدا لغيره، لكانت انما كانت تأتي بعد الجملة فانه
 لا يجوز ان يتقدم ولا يتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا زيد حقا ابني
 وان كان الزجاج يجيز ذلك (فان قلت) هل يجوز ان يكون مفعولا
 لاجله او منصوبا على نزع الخافض او تغييرا (قلت) لا يجوز الاول
 لان المنصوب على التعليل لا يكون الا مصدرا ولا الثاني اوجهين الاول
 ان اسقاط الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع في
 كلام العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه الالفاظ التذكير ولو كانت
 على اسقاط الخافض لثبت على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض
 كما بقي التعريف في قوله (تمرون الديار ولم تعوجوا) واصله تمرون على
 الديار وبالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير المفرد كزيتا او
 تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا ليس شيئا منها اما انه ليس تفسيرا
 لمفرد فلا ثم لم يتقدم بهم وضعها فميز واما انه ليس تفسيرا للنسبة فلا ثم
 لم يتقدم نسبة (فان قلت) يمكن انه من تغيير النسبة بان يقدر
 مضافا الى تفسيرها لغة فيكون من باب اعجبني طيبة ايا (قلت)
 تمييز النسبة الواقعة بين المتضامين لا تكون الا فاعلا في المعنى ثم قد
 تكون مع ذلك فاعلا في الصنعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن
 المضاف نحو اعجبني طيب زيد ايا اذا كان المراد الثناء على ابي زيد
 وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا ووجه
 رجلا فان الدر بمعنى الخير ووجه بمعنى الهلاك ونسبتها الى الرجل كنسبة
 الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انما هو تعلق الفعل بالمفعول
 لا بالفاعل (فان قلت) ما وجه نصبه (قلت) الظاهر ان يكون حالا على
 (نقد)

تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل نفسـ برها
موضوع اهل اللغة ثم حذف المتضابقان على حد حذفهما في قوله
تعالى (فقبضت قبضة من اثر الرسول) أى اثر حافر فرس الرسول ولما
انيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير
ولك ان تقول الأصل موضوع اللغة بتقدير مضاف واحد
ونسبة الوضع الى اللغة مجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض
المحققين وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته الموضوعية في هذه
المسئلة ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فعليه بها (ومنها) قولهم
هو اكثر من ان يحصى ونحو قولهم زيد اعقل من ان يكذب وهو
من مشكل التراكيب فان ظاهره تفضيل الشئ في الاكثربة على الاحصاء
وتفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لامعنى له ونظائره كثيرة مشهورة
وقل من يشبه الاشكالها وقد سجله بعضهم على ان المصدرية بمعنى الذى
ورده في المعنى في الجملة الثالثة من الباب الخامس من الكتاب بانه
لا يعرف قائل به وجوه بتوجيهين نظر في كل منهما الدمايى في شرحه
عليه ونقل عن الرضى وجها استحسنه فقال قال الرضى واما نحو قولهم
انا اكبر من اشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل
المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر
والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المقضول وتجاوزه عنه
فن في مثله ليست تفضيلية بل هى مثالها في قولك بنت منه تعلق
بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبان بلا تفضيل فعنى انت اعز على من
ان اضربك اى بان من ان اضربك من فرط عزك على وانما جاز ذلك
لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقرىب من هذا المعنى الا ترى
انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته
فن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل قال ولا مزيد عليه في
الحسن (ومنها) قولهم سواء كان كذا ام كذا فسواء اسم بمعنى الاستواء

يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى (الى كذا سواء بيننا وبينكم) وهو هنا خبر والفعل بعده اعني كان كذا الخ في تأويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزحشري في قوله تعالى (سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم) والتقدير كونه كذا وكونه كذا بيان * وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استئناف احوال بلا واو واعتراض بقي هنا شبهة وهي ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام اولفظ ام بمعنى الواو كون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما لم يخصصه ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامر ان سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدران لم تذكر الهمة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو بعلاقة ان ان والهمة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحد الشئين او الاشياء والتقدير ان كان كذا او كذا فالامر ان سواء وان شبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا في حواشي المطول لحسن جابي الفترى وما عزاه الى الرضي ذكره الدماميني عن السيرافي ايضا وفي حواشي الكشاف للسيد الشسري وفي بعض المحققين عن ابي علي ان الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد كلتي الاستفهام في مثل قولك ائت ام قعدت متساويان في علم المستفهم فاذا قيل سواء على ائت ام قعدت فقد اقيمتا مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل بجماع الاختصاص ثم ذكر ما حققه الرضي وما استدل به عليه ومنه قوله ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء على ائت ام قعدت ولا ابالي ائت ام قعدت واحد في الحقيقة ولا ابالي ليس خبرا المبتدأ بل المعنى ان ائت ام قعدت فلا ابالي بهما انتهى وقد باتون باو وبدل ام وفي شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف (لا)

لا يعطف با وبعد هزة التسوية للتأني بينهما لان او تقتضى احد الشئين
او الاشياء والتسوية تقتضى شيئين لا احدهما فان لم توجد الهزة جاز
العطف بها نص عليه السيرافى فى شرح الكتاب نحو سواء على قت
او قدمت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وقرأه ابن محبسن اولم
تنذرهم واما تخطئة المصنف لهم فى ذلك فقد ناقشه فيها الدمامينى انتهى
وذلك حيث قال فى شرحه على المغنى اعلم ان السيرافى قال فى شرح
الكتاب ما هذا نصه وسواء اذا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزم
ام بعدها كقولك سواء على اقام قدمت واذا كان بعد سواء فعلا بغير
استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء على قت
او قدمت انتهى كلامه وهو نص صريح يقتضى بحجة قول الفقهاء
وغيرهم سواء كان كذا او كذا الى ان قال وحكى ان ابا على الفارسى قال
لا يجوز اوبعد سواء فلا يقال سواء على قت او قدمت قال لانه يكون
المعنى سواء على احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المصنف فى
تخطئة الفقهاء وغيرهم فى هذا التركيب وقد رد الرضى كلام الفارسى
بما هو مذکور فى شرحه للحاجبية فراجع ان شئت انتهى (ومنها) قولهم
فى معرض الجواب ونحوه على انا نقول فيذكرون ذلك حيث يكون
ما بعدها قائما للشبهة واغوى مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ما يشعر
به على ولكن يقال على من حروف الجر فا معناها هنا وما متعلقها
ويظهر المراد مما ذكره فى المغنى حيث قال التاسع اى من معانى على ان
تكون الاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة اسوء صنيعه على
انه لا يأس من رحمة الله وقوله

فوالله لا انسى قتيلاً رزئته * بجانب قوسى ما بقيت على الارض
على انها تعفو الكاوم وانما * توكل بالادنى وان جل ما يعصى

اى على ان العادة نسيان المصائب العديدة العهد

وقوله

بكل تداوينا فلم يشف ماينا * على ان قرب الدار خير من البعد

ثم قال

على ان قرب الدار ليس ينفع * اذا كان من تمواه ليس يندى ود

ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ماينا فقال على ان فيه شفاء ما
ثم ابطال بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على
هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به فانها اوصلت
معناه الى ما بعدها على وجه الاضرب والخراج او هي خير ابتداء
مخدوف اى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال
ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بما هو
التحقيق فيها انتهى كلام المفتى

ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال قال المحقق الفيزي الاقرب انه من التأكيد اللفظي وقد يجعل
من قبيل وصف الشئ بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد
عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون
الاقتراح وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان
النكرة في الاثبات قد نعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو
كل بتلك القرينة

ومنها قولهم ولا سيما كذا قال المحقق الفيزي لاننى الجنس وسى مثل
مثل وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى او سوي والواقع بعدها
اذا كان معرفاً اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله
تعالى (ايما الاجلين قضيت) او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اى
لا مثل شئ علم البيان * واما مرفوع خبر مبتدأ مخدوف والجملة صلة ان
يجعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجراوى من هذا
(وفى)

وفي كان ضمير ما اسمها وخبرها محذوف اى كأننا الشخص الذى هو الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضى على انه يقدح فى اطراد لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم بأبونه وعلى الوجهين فخر كذا سى اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعنى او على انه تغيير ان كان نكرة لان ما بتقدير التووين وهى كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها فى لارجل وقيل على الاستثناء فى الوجهين فعدم تجوز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسى وعلى التقدير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اى لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلى بحقائقه احق بالتقديم من التحلى بحقائق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة من غير عرض قبل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه بقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه فى لارجل قائم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لابل الناقية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا تتفاوت المعنى كما فى قوله تعالى (تفتشوا تذكر) اى لا تفتشوا لكن ذكر البلبانى فى شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظيره فى كلام العرب وقد تخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لاسواء مقام لاسيما * والواو التى تدخل عليها فى بعض المواضع كما فى قوله * ولا سيما يوما بدارة لجلل اعتراضية ذكره الرضى وقبل حالية وقيل عاطفة ثم عدها عن كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويتها بالحكم المتقدم والا فليس فيها حقيقة صرح به الرضى * وقد يحذف ما بعد لاسيما وتقبل من معناها الاصلى الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا زيد شجاع ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدراى واخصد بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا فى زيد شجاع ولا سيما وهو راكب والواو التى بعده للحال وقيل عاطفة

على مقدر كانه قيل ولا سيما هو لباس السلاح وهو راب وعدم مجيء
 الواو قبله ح كثير الا ان المجيء اكثر انتهى
 ومنها قولهم فقط كقول صاحب التلخيص والنصاحة يوصف بها
 الاخير ان فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من اسماء
 الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء زيننا للفظ وكأنه جزاء بشرط
 محذوف اى اذا وصفت بها الاخير بن فقط اى فاته عن وصف الاول
 بها انتهى قال بعض المحشين وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لم
 يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة عندى وقال الدمامي
 نقلا عن ابن السيد فى نحو اخذت درهما فقط اخذت درهما
 فاكتمت به فجعلها عاطفة قال وهو خير من قول التفتازاني وابن
 هشام بقى انه يرد على كلام المطول ان الفاء فى جواب الشرط ليس
 للترتيب بل من حروف المعاني ففيه منافاة ويحجب بان الشرط
 المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفاء المذكور للترتيب وليس فى المعنى داع
 الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفاء لترتيب اللفظ ففيه تقوية
 لجانب المعنى لماية جانب اللفظ هذا والا ظهر ان قوله وكأنه توجيه
 ثان ثم انه قدر اداة الشرط المحذوفة اذا وكذا وقع لغيره والحق انه
 لا يحذف من ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا بعد ان
 نقل عن المعنى انها تكون بمعنى حسب كقد واسم فعل بمعنى يكنى ان المناسب للمقام
 جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهى بمعنى يكنى قال فجعلها هنا
 اسم فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين (ومنها) قولهم كأنما كان قال بعض المحققين
 جعل الفارسي مافى ضربته كأنما كان مصدر يذو كان صلتها وهما فى محل رفع
 بكان وكلاهما على التام اى كأنما كونه وقبل كائن من الناقصة وكان ناقصة
 ايضا وما موصولة استعملت لى بعل كى فى لاسيما زيد وفى كائن ضمير هو اسمها
 وما خبرها وفى كائن ضمير ما اسمها وخبرها محذوف اى كأنما الشخص الذى هو
 اباه ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان وهى تامة والتقدير لا ضربته
 (كأنما)

كأننا شيئاً كان اى شيئاً وجد والمعنى لاضرربنه كأننا بصفة الوجود من غير نظر الى حال دون حال مفردا كان او مر كبا كسلا او جزأ وامل هذا اولى من الذى قبله انتهى (اقول) ويخطرلى وجه آخر وهو ان ماصلة للتوكيد وكأننا وكان تامسان والمعنى لاضرربنه موجودا وجد اى اى شخص وجد صغيرا او كبيرا جليلا او حقيرا * ووجه آخر وهو ان تكون ما اسما نكرة صفة لكأننا او بدلا منه فاذا قلت لاضرربن رجلا كأننا ما كان فالمعنى لاضرربن رجلا موجودا شخصا وجد والمعنى على التعميم كالاول اى اى شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى (مثلا ما موضوعة) ووقع في عبارة المطول كأننا من كان انا او غيرى فقال الفاضل الفنزى كأننا حال ومن موصوفة في محل نصب خبر الكأننا والعاثد محذوف اى كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعى ثبت على خلاف القياس واو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم ينجح الى ما ذكره وانا خبر مبتدا محذوف اى هو انا او غيرى او بدل من من كان على ان يكون من قبل استعارة الضمير المرفوع المنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت انتهى (ومنها) قولهم بعد اللثا والى قال محقق الروم حسن جلبي الفنارى اللثا تصغير اتي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا اتي على قبحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في اخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللثا وذبا وذبالك والمعنى بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التى من فطاعة شاتها كبت وكبت حذفت الصلة ايها ما تصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذى كنى بهما عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى انتهى واصلة ان العرب تقول ذلك في الامر الصعب الذى لا يراد فعله والتمزوا عدم ذكر صلة اهمال لفظا ولا تقديرا لما مر فليغز ويقال اى موصول وليس له صلة ولا عائد وقد نظم ذلك بعض مشايخ مشايخنا

يا أيها النحوي ذا العرفان * ومن حوى لطائف البيان
 ما أسمان موصولان مبيان * وأم يكونا قط يوصلان
 (ومنها) قولهم اولوا بالذات قال الفيزي في حواشي الطول اولاً منصوب
 على الظرفية بمعنى قبل وهو وح منصرف لا وصفية له ولذا دخله التوابع مع
 انه افعال التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل كالفضلي والافاضل
 وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاماً
 اول واذا لم نجعله صفة صرفته تقول لقيته عاماً اولاً معناه في الاول اول
 من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى في وهو
 معطوف على اولاً اي في ذات المعنى بلا واسطة (ومنها) قولهم وهذا الشيء
 لا محالة كذا وهي مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا بمعنى
 تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم
 ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم (ومنها) قولهم لا فعله البتة وهي مصدر
 من البت بمعنى القطع وفي القاموس لا فعله البتة وبتة لكل امر لا رجعة
 فيه انتهى والمشهور على الاسنّة ان همزتها همزة قطع وبه صرح الامام
 انكرماني في شرح البخاري ورده الخافض ابن حجر في شرحه فتح الباري
 بما حاصله انه لم ير احداً من اهل اللغة صرح بذلك ونازعه البدر
 العيني في شرحه ايضا بان عدم رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك
 لا ينافي وجوده قلت القياس يقتضي ما قاله الخافض فانه من المصادر الثلاثية
 وهمزاتها همزة وصل ومنازعة العيني لا تثبت المدعى نعم قد يقال من
 حسن الظن بالامام انكرماني انه لا يقول ذلك من رأيه مع مخالفته لقياسه
 على نظائره فلولاً وقوفه على ثبت في ذلك لما قاله وصرح بعض الفضلاء
 بان المشهور كونها همزة قطع وانه مما خاف التباس وهو يؤيد ما قاله
 انكرماني والله تعالى اعلم بحقيقة الحال ثم رأيت في الشرح الكبير للعلامة
 الدمامني على المغني عند قوله في باب الهمزة ولو كان على الاستفهام
 الحقيقي لم يكن مدحاً البتة ما قصد هي بمعنى القول المقطوع به قال الرضي
 (وكان)

وكان اللام فيها في الاصل للامد اي القطعة المعلومة التي لا تعدد فيها
فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم
يكن مدحا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم
يسدول ثم اجزم به مرة اخرى ليكون قطعتين او اكثر بل هو قطعة
واحدة لاشئ فيها للنظر فالبتة يعنى القطعة ونصبها نصب المصادر انتهى
وفي هذا إشارة ظاهرة الى ان المهرمة همزة وصل بل كلام الرضى
كالصريح في ذلك اللهم الا ان يكون ذلك بناء على ما هو القياس فلا
ينافي ما قدمناه من ان قطع هزمتها مما خالف القياس ثم رأيت التصريح
بذلك في تصريح الشيخ خالد الازهرى في بحث المعرفة حيث قال البتة
بقطع المهرمة سماها قاله شارح الباب والقياس وصلها انتهى معروفه فيتامر
(ومنها) قوامهم فضلا كقولك فلان لايتك درهمها فضلا عن دينار ومعناه
انه لايتك درهمها ولا دينار وان عدم ملكك للدينار اولى من عدم ملكك
للدهرم وكأنه قال لايتك درهمها فكيف يتك دينار وانصايه على وجهين
محتملين عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا يعمل مجذوف وذلك
الفعل نعت للنكرة والثاني ان يكون حالا من عمل الفعل المذكور وهو
درهما وانما ساعى شئى الحال منه مع كونه نكرة المنسوخ وهو وقوع
النكرة في سياق النفي والثني يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم
وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال اضعف ساعى مجيها
من النكرة فالاول كقوله تعالى (اوكانذى من على قرية وهى خاوية
على عروشها) فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة بخلاف اللزخشرى
والثاني كقولهم مرت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن
القياس وانما لم يجز الفارسي في فضلا كونه صفة الدرهم لانه راه منصوبا
ابدا سواء كان ماثله منصوبا لم من فوعا او مخفوضا وزعم ابوحيان ان
ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة ككثرة وقوع ذلك
الحادث من صاحبه واپس ذلك يراد هنا واما القول بانه يوصف بالمصدر

على تأويله بالاشتقاق وعلى تقدير المضاف فليس قول المحققين فهذا
 منتهى القول في توجيه اعراب الفارسية واما تنزيله على المعنى المراد
 فمفسر وقد خرج على انه من باب قوله على لاجب لاجتهدى بمناره ولم
 يذكر ابو حيان سوى ذلك وقال قد بساطون النني على المحكوم عليه
 بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات منار
 للطريق وينفي الاهداء عنه انما يريد نفي المنار فننتفى الهداية وعلى
 هذا خرج فاستفهم شفاعه الشافعين اى لاشافع لهم فتنفهم شفاعته
 وعلى هذا يخرج المثال المذكور اى لايمالك درهمها فيفضل عن دينار له
 واذا انتفى ملكه الدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى وفيه ان فضلا
 مقيد الدرهم او ممول للمقيد على الاعرابين السابقين فلو قدر النني مسلطا
 على المقيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه
 لايمالك الدينار ولما امتنع هذاتعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط
 النني على المقيد وهو الدرهم فينتفى الدينار لان الذى لايمالك الاقل لايمالك
 الاكثر فان المراد بالدرهم مايساويه من النقود لا الدرهم العرفى * والذى
 ظهرنى في توجيه هذا الكلام ان يقال انه فى الاصل جملتان مستقلتان
 ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه
 وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام فى اللفظ او فى التقدير جوابا
 لمسئله قال لايمالك فلان دينارا او ردا على منبر قال فلان يملك دينارا
 فتبيل فى الجواب فلان لايمالك درهمان ثم استوفى كلام آخر ولك فى تقديره
 وجهان احدهما ان يقدر اخبرك بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار
 استشهدت عنه او زيادة عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة
 اخبرك بهذا وبقي معولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان
 ذلك ح واسمع الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما معولها ثم
 حذف مجرور عن وجار الدينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا
 ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكيل من زيد والاصل منه فى عين زيد
 (ثم)

ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في ودخلت من على
 العين * والثاني ان يقدر فضل انتفاء الدرهم عن فلان فضلا عن
 انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حالة هذا المذكور في الفقر
 معروفة عند الناس والفقير انما ينفي عنه في العادة ملك الاشياء الحقيرة
 لا ملك الاموال الكثيرة فوقع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل
 عن وقوع نفي الدينار عنه اى اكثر منه يقال فضل عنه وعليه معنى
 زاد وفضلا على التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
 اللذان ذكرهما القارسي لكن توجيه الاعرابين مخالف لما ذكرنا من
 لم يتوانسه بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف
 وهو كما قيل (اذا لم تكن الا الاسمة مركبا * فلا رأى للمحتاج الا ركوبها)
 وقد بينت في التوجيه ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم
 هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصاري في رسالته وقد قرر الاعراب
 والمعنى المراد السيد الشريف قدس سره في حواشي الكشاف على غير
 ما مر فقال هو مصدر يتوسط بين ادنى واعلى للنبية بنى الادنى
 واستبعاده عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالة اى عده محالا عرفا
 فيقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان لا يعطى الدرهم فضلا عن الدينار
 تريدان اعطاء الدرهم منى ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار
 واما ضمى كقوله وتفاضلهم الخ يريدان همهم تفاضلهم عن
 بلوغ ادنى عدد هذا العلم وصار منقبا مستبعدا عنهم فكيف ترقى الى
 ما ذكر وهو مصدر قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي
 اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر هناك
 توجيهان * ففهم من نظر الى معنى الذهاب والبقاء فقال تقدير الكلام
 فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار اى ذهب اعطاء الدينار
 بالرة وبقي عدم اعطاء الدرهم فالباقي هو نفي الادنى المذكور قبل فضلا
 والذهب هو نفس الاعلى المذكور بعده * وعلى هذا التوجيه يفوت

شيان من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من جنس الذاهب ان
 ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى الثانى كون الباقي اقل من الذاهب
 اذ لا معنى لكون انتفى الادنى اقل من جنس الاعلى (فان قلت) يرد
 عليه ان المفهوم من فضلاح ان مابعده ذاهب منصف بتمامه واما انه
 ادخل في الانتفاء واقوى فيه مما نفي قبله كما هو المقصود فلا (قلت)
 قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى لان الاعلى اولى بالانتفاء من الادنى
 ومنهم من نظر الى الذلة والكثرة فقال انتقير في المثال فضل عدم
 اعطاء الدرهم عن عدم اعطاء الدينار اى عدم الاول اقل بالقياس
 الى عدم الثانى فان الاول عدم ممكن مسببه وقوعه والثانى عدم
 مستحيل فهو اكثر قوة وارضخ من الاول * وعلى هذا التوجيه يفوت من
 اصل الاستعمال معنى الذاهب والبقاء و يلزم ان لا يكون كلمة من صلة
 له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله ويحتاج الى تقدير النفي فيما بعد
 فضلا * وهما توجبه ثالث مبنى على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد
 توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل يعطى الدرهم فضلا عن الدينار
 اى فضل اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار على معنى ذهب اعطاء
 الدينار وبقي من جنسه بقية هى اعطاء الدرهم ثم اورد النفي على البقية
 واذا انتفى بقية الشئ كان ماعداها اقدم منها في الانتفاء ويرجع حاصل
 المعنى الى ان اعطاء الدينار انتفى اولا ثم تبعه في الانتفاء اعطاء الدرهم
 انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ما مر ما نصه قال رحمه الله تعالى لزم حذف
 ناصب فضلا لجريه مجرى تمة الاول بمنزلة لاسما ولا محل لذلك
 المحذوف من الاعراب البتة وردبه على من زعم انه حال ولا يلابس
 عليك ان فاعل ذلك ذلك المحذوف هو الادنى على الوجه الاخير ونفيه
 على الوجهين الاولين انتهى وعدم صحة كونه حالا على المعنى
 الذى قرره ظاهر وكذا عدم كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله على
 المعنى الذى قرره ابن هشام كما لا يخفى على ذوى الانعام (ومنها)
 (قولهم)

قولهم وهذا بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والباء زائدة فيه
 كقوله تعالى (وجزاء سيئة بمثلها) او الخلاف اسم مصدر خالف اي وهذا
 ملتبس بخاتمة كذا (ومنها) قولهم وليس هذا كما زعمه فلان صوابا
 ونظائره ومثله قول المطول وليس كما توهمه كثير من الناس مبنيًا قال
 محمديه الفاضل السليكوئي اي ليس مبنيًا بناءً مثل عاتوهمه كثير من
 الناس ابني موقع الحسب من ضمير مبني اي ليس مبنيًا حال كونه مماثلاً
 لما توهمه كثير على ما قاله صاحب المغني في قوله تعالى (كابدأنا اول
 خلق نعبده) والقول بأنه خبر ليس ومبني بدل منه او خبر بعد خبر تكلف
 (ومنها) قولهم قالوا عن آخرهم ومثله قول الكشاف وقد عجزوا عن
 آخرهم قال السيد الشريف قدس سره عن آخرهم صفة مصدر محذوف
 اي عجزوا صادرا عن آخرهم وهو تنبارة عن الشمول فان العجز اذا صدر
 عن الآخر فقد صدر اولا عن الاول وقبل عجزا متجاوزا عن آخرهم
 فيدل على شموله اياهم وتجاوزه عنهم فهو ابلغ من ان يقال عجزوا كلهم
 ورد بان التجاوز بمعنى التهدي والتجاوزة تعدي بنفسه والذي يتهدي
 بمن معناه العفو وقبل عجزا صادرا عن آخرهم الى اولهم ورد بأن مقابل
 الى هو من لادن انتهى (ومنها) قولهم وناهيك بكذا كقول الكشاف
 وناهيك بتسوية سيويه دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره
 اي حسبك وكافيك بتسويته وهو اسم فاعل من انتهى كانه بنهايك
 عن تطلب دليل سواء يقال زيد ناهيك من رجل اي هو بنهايك عن غيره
 بجده وغناؤه ودلالة قاطعة فحسب على التفسير من ناهيك انتهى وعائنه
 قائله مزينة في الفاعل (ومنها) قوله يجوز كذا خلافاً لفلان ووجهه
 الجدل ابن هشام في بعض مصنفاته فقال قد يقال يجوز فيه وجهان
 احدهما ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز كذا انفساقا واجماعا
 بتقدير اتفقوا على ذلك انفساقا واجمعوا عليه اجماعا وبشكل على
 هذا ان فعله المقدر اما اختلفوا او خافوا او خالفوا فان كان اختلفوا

اشكل عليه امر ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف
 لا الخلاف والثاني ان ذلك ياتي ان يقول بعده اقلان وان كان خالفوا
 او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يعتدى باللام بل بنفسه وقد يختار
 هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدر اللام مثلها
 في سقيها اي متعلقة بمحذوف تقديره اعنى له او ارادني له الا ترى
 انه لا يتعلق بسقى لان سقى يعتدى بنفسه والوجه الثاني ان يكون حالا
 والتقدير اقول ذلك خلافا لفلان او مخالفا له وحذف القول كثير جدا
 حتى قال ابو علي هو من باب حدث البحر ولا حرج ودل على هذا
 العامل ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به وكان القول
 مقدر قبل كل مسألة وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكرها لاختصاصهم
 الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم قالوا ان الظروف منزلة من
 الاشياء منزلة انفسها او وقوعها فيها وانها لا تفك عنها والله تعالى اعلم
 (ومنها) قولهم في التاريخ كان كذا عام كذا قال العلامة الدمايني
 في اول شرحه الكبير على المعنى عند قوله وقد كتبت في عام تسعة
 واربعين وسبعمائة مانصه كثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك
 ان المراد من قولك وقع كذا في عام اربعين هو الواقع بعد تسعة
 وثلاثين وتقرر الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه
 الا بمعنى اللام ضرورة ان المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له
 فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزءا منها كما في بد زيد وهذا
 لا يودي المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير او غيره
 وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال قريبة الحال معينة لان المراد الاخير
 وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان
 المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من اربعين
 يتثبت بصدق على اي عام فرض لم يكن التحصيص الاربعين مثلا معنى
 (يتصل)

يخصل به كمال التميز المقصود ولكن قرينة ارادة الضبط بتعين الوقت
تقتضى ان يكون هذا العام هو مكمل مدة الاربعين او يقال حذف
مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر اربعين والاضافة بيانية اى
في عام هو اخر اربعين فتأمله انتهى (اقول) يظهر لى انه لا حاجة الى
تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فان الاربعين كما يطلق على
مجموعها يطلق على الاخر منها وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك
تقول هذا واحد وهذا اثنان هذا ثلاثة الخ فتطلق الاثنان على الثمان
والثلاثة على الثالث كما تطلق على مجموع الاثنان ومجموع الثلاثة فتأمل
وهذا ما وجد بخط المرحوم سيدنا المؤلف من هذه الفوائد الحسان اسكنه
الله فسيح الجنان وكان رحمه الله تعالى سودهها ولم تصحها وابقى
كثيرا من البياض في الاوراق وبين الاسطر فتقلت ما وجدته
والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده
وعلى آله الطاهرين وصحبه اجمعين وقد تم طبعها
في مطبعة معارف سوربة الجليلة في اوائل
جمادى الثانية سنة
احدى وثلاثمائة
والف

بتصحيح الفقير اليه عن شانه محمد ابى الخير صابدين زاده